النظم السياسية للدولة الظاهرية بخراسان {205-259هـ / 820-872م} وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية

د. ربيعة عبدالسلام أحمد خليفة
كلية الآداب العجيلات جامعة الزاوية

الملخص:

حكمت الأسرة الظاهرية ولاية خراسان بين عامي 205-259هـ، وأنشأت فيها دولة تُعدُّ من أوائل الدُّول التي تمتَّعت باستقلال شبه كامل عن السُّلطة المركزيَّة للخلافة العباسية، وشأنها كشأن بقية الدُّول عانت من فترتي قوة وضعف؛ وكان لهاتين الفترتين وما رافقهما من سياسات من قبل الحكَّام الظاهريين أثر على الحياة الاجتماعيَّة في خراسان وما يليها من بلاد فارس، فعمدنا بداية إلى بيان ضرورة الدَّولة وتقديم المفاهيم الداعمة لبحثنا كمفهوم السياسة الاجتماعية، وصولاً إلى عرض أجزاء من وصيَّة طاهر بن حسين مؤسس دولة الظاهريين لابنه عبد الله بوصفها وصيَّة سياسيَّة، ومقارنة طريقة حكم الأمراء الظاهريين مع ما جاء في هذه الوصية، والآثار الاجتماعية المترتبة على موافقتهم ومخالفتهم لها في عهدي القوة والضعف.

Abstract:

The Tahirid dynasty ruled the province of Khorasan between the years 205-259 AH and established one of the earliest states that enjoyed almost complete independence from the central authority of the Abbasid Caliphate. Like other states, the Tahirid state experienced periods of strength and weakness, and these periods, along with the policies adopted by the Tahirid rulers, had an impact on social life in Khorasan and the surrounding regions of Persia. In our research, we begin by emphasizing the necessity of the state and presenting the concepts that support our study, such as the concept of social policy. We then examine parts of the will of Tahir ibn Husayn, the founder of the Tahirid state, to his son Abdullah, considering it as a political testament. We compare the ruling methods of the Tahirid princes with the principles outlined in this will and analyze the social implications of their adherence to or deviation from it during both periods of strength and weakness.

المقدمة:

السياسةُ فنُّ حكم الدولة لرعاياها، وليس بدعاً من القول أنَّ الحالة الاجتماعية العامَّة تتأثر بطبيعة العلاقة بين النظام السياسي للدولة ومواطنيها، فدولة تسعى لتأمين سبل الراحة والعيش الهانئ لمواطنيها ستحصد شعباً راضياً محبًّا، ودولة تمارس سياسات تعسفيَّة ظالمة ستنتج لا محالة تعاسة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية، إذن فالعقل يوجب أنَّ سياسات الدَّول تنعكس على حالة أفرادها، وهذا ما يعكس الأهمية الكبرى التي يوليها المجتمع للدَّولة كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، بصرف النظر عن شكل نظام الحكم، فقد قامت الحضارات القديمة كمصر الفرعونية على

مبدأ الحاكم الإله الذي كانت سلطته روحيَّةً علاوة على كونها زمانيَّة، والإغريق أسسوا لمفهوم الجمهورية وحكم الشعب، وصولاً إلى دولة الإسلام التي ألغت شريعة الغاب الجاهلية، وقامت على الحكم بما أنزل الله في كتابه من تشريعات تؤسس لمجتمع سمته التكافل والتعاضد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ممارسات نظام حكم الدولة الظاهرية؛ لاستنتاج أثر هذه الممارسات على الحالة الاجتماعية لشعوب ولاية خراسان، ورصد العلاقة بين تردي الحياة الاجتماعية وانهيار الدولة الظاهرية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنها تخرج من إطار المقاربات الشرعية والدينية للدول على أساس ديني أو مذهبي، إلى ميدان السياسة الاجتماعية الذي تحكم فيه الوقائع والتجارب التاريخية والمعاصرة، كما تستمد أهميتها من ندرة الدراسات التي ناقشت تحولات الحياة الاجتماعية في المجتمع الخراساني خلال حكم الظاهريين.

المنهج:

اتّبعت الباحثة في هذا البحث المنهجَ الوصفي وذلك بعرض مفاهيم الدولة والسياسة الاجتماعية وغيرها، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل وصية مؤسس الدولة الظاهرية تحليلاً يعتمد على أسس علم الاجتماع السياسي، وأثر درجة الالتزام بهذه الوصية على الدولة والمجتمع.

الحدود:

الحدود الزمنية: انحصر موضوع البحث حول دراسة أثر النظم السياسية لدولة الظاهريين على المجتمع منذ قيام الدولة سنة 205هـ، إلى سقوطها على يد الصفاريين سنة 259هـ.

الحدود المكانية: ولاية خراسان وما يتبعها من الكور والمدن في بلاد فارس بالمشرق الإسلامي.

الدراسات السابقة:

1. كتاب **(خراسان تاريخها السياسي من سقوط الظاهريين إلى بداية الغزنويين)**، لـ الدكتور فتحي أبو سيف، تناول فيه الجانب السياسي لولاية خراسان، وقد قسم كتابه إلى أربعة فصول، خصص أولها للحديث عن الأحوال السياسية في خراسان أثناء حكم الظاهريين.
2. بحث بعنوان (**الحياة السياسية في مدينة نيسابور في عصر الدويلات المستقلة**)، لـ ياسمين مجدي أمين، تناولت فيها العلاقات السياسية بين حكام نيسابور عاصمة ولاية خراسان، والخلافة العباسية، وقدمت في المبحث الأول من بحثها سرداً تاريخياً عن نشأة الدولة الظاهرية وأحوال حكامها وصولاً إلى سقوطها.
3. دراسة بعنوان (**الإمارة الطاهرية 205-259هـ**)، لـ منير محمد، وعلي موسى.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، فتناول في المبحث الأول أصل الطاهريين وقيام دولتهم، وتطرَّق في المبحث الثاني إلى طبيعة العلاقة السياسية بين الخلافة العباسية وأمراء الطاهرية، ثم ناقش وحلل في المبحث الثالث نظام الحكم والإدارة في الدولة الطاهرية.

الخطة:

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: ضرورة الدولة، وعلاقة السياسة بالحياة الاجتماعية.**
  - أ- المطلب الأول: ضرورة الدولة في الإسلام.
  - ب- المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة والمجتمع (السِّياسة الاجتماعيَّة).
- **المبحث الثاني: النظم السياسية للدولة الطاهرية وانعكاساتها على المجتمع.**
  - أ- المطلب الأول: مسارات نظام الحكم السياسي للدولة الطاهرية.
  - ب- المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للنظام السياسي لحكم الطاهريين في فترتي القوة والضعف.
- خاتمة.
- المصادر.

تمهيد:

وصلت ولاية خراسان إلى أوج ازدهارها السياسي في عصر الخلافة العباسية، فقد كان لرجالات بلاد فارس وأبرزهم أبو مسلم الخراساني دور كبير في نشر الدعوة العباسية وهزيمة الأمويين، والحقُّ أنَّ العباسيين اعتمدوا اعتمادا أساسياً على موارد خراسان الاقتصادية، وإمكانياتها البشرية مما دعم من ثقلها السياسي في المنطقة إبان حكم الطاهريين؛ الذين هزموا الأمين ووطدوا الحكم للمأمون، ففوضتهم الخلافة في الإشراف الإداري على بقية الولايات الشرقية، فوصلت خراسان بهذا الإجراء إلى درجة كبيرة من النفوذ السياسي على بقية الولايات، (أبو سيف، 1988م، ص6) وتعاظم هذا النفوذ السياسي للطاهريين ودولتهم حتى أضحت الدولة الطَّاهرية [205-259هـ / 820-872م] أولى الدول الإسلامية في المشرق التي خرجت من التبعية المباشرة للخلافة العباسيَّة وتمتَّعت بقدر كبير من الاستقلالية، وسميت الدولة الطاهرية نسبة إلى طاهر بن حسين (الزركلي، 2002م، 221)، المؤسس الفعلي للدولة، الذي طالما سعي جاهداً لأن يكون إقليم خراسان مركزاً للحكم فاتخذ من نيسابور عاصمة للطاهريين، وتمكن من السيطرة على الممرات في آسيا الوسطى لبعدها عن الخلافة العباسية، (الخضري بك، 1986م، 228-229) وأصبح حكم هذه الدولة وراثة لأسرة طاهر حوالي نصف قرن من الزمن.

المبحث الأول: ضرورة الدولة، وعلاقة السياسة بالحياة الاجتماعية

المطلب الأول: ضرورة الدولة في الإسلام:

الإسلامُ دينٌ كامل ورسالة شملت كلَّ جوانب الحياة الاجتماعيَّة والروحيَّة، جعلت من هدفها تحرير الفرد وتكريمه، والنهوض بالمجتمع لما فيه سعادته، وتوجيه سلوكياته إلى قيم الحق والخير، في سبيل دعوة البشرية كُلِّها إلى الله، والإسلام شأنهُ كشأنِ أيِّ حركة إصلاحية لا يمكن أنْ يَقرَّ قرارها أو تظهر فائدتها إلَّا في سياجٍ منيع من القوَّة المانعة، والسَّطوة الرَّادعة، التي تلازم وجود دولة(الزحيلي، 1985م، 667)، لأنَّه من الممتنع تنفيذ أحكام القرآن والشرع؛ كأحكام الحدود والزكاة وغيرها الكثير من الأحكام الجنائية والمالية من دون دولة تفرضها، كما أنَّه لا يعقل إيراد تلك الأحكام والإلزام بها إلزاماً يعتقد المؤمن بالإسلام بوجوبه والإثم بتركه إلَّا إذا كان القرآن يفرض على المسلمين تنظيم الحكم وإقامة الدَّولة، وعليه فإنَّ الدَّولة ضرورة في الإسلام؛ ولا جرم أن هذه الضرورة نابعة من القرآن الكريم إذ أنَّ التصوُّر العام للوجود في القرآن لا بد له من قواعد تشريعية وتوجيهات تقوم بها الدولة لتنظيم الحياة الاجتماعية، ثم لأن النبي (ﷺ) نفسه أقام دولة وفي أفعاله وأقواله ما يدل دلالة صريحة على أن الدولة جزء من تعاليم الإسلام التي بلغها للناس(المبارك، 1989م، ص 12-14).

وفي تأكيد ضرورة الدولة نستحضر قول أبو حامد الغزالي(الزركلي، 2002م ، 22/7): "اعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع (الغزالي، 2005م، ص 26)"، ففي ظل تفاوت مراتب الفهم والإيمان والوازع الديني بين الأفراد، برزت الحاجة ماسة لضرورة تولي تطبيق أحكام الشرع الإسلامي من قبل المُلكِ الحارس للشريعة حسب تعبير الغزالي (رحمه الله) والمقصود هنا الدولة أيا كان شكل ونظام حكمها، وكان لا بد للدولة من أن تأخذ هذه المهمة على عاتقها رخصة من الله ورسوله، قال تعالى: (**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**) [النساء: 59]، وقال الرسول (ﷺ): (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمِّروا أحدهم)((سنن أبي داود، 2608)، (الطبراني ، 8093)، و(البيهقي، 10651)).

وجعل ابن تيمية (الزركلي، 2002م ، ج144/1) وظيفة الحاكم من أعظم وجبات الدين لا بل أعظمها، لما يترتب عليه من مسؤوليات جسام إذا ما نهض بها نهضت أركان الإسلام وإذا ما قعد عنها وتشاغل ضاعت، فيقول: إنَّ ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلَّا بقوة إمارة، وكذلك سائر ما أوجب من الجهاد والعدل وإقامة الحج ونصرة المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة(ابن تيمية، د،ت، ص 232-233).

وخلاصة القول: إن قيام الدولة أمر يوجبه العقل، ويحتمه الواقع، وتفرضه طبائع الأحداث(الزحيلي، *مصدر سابق*، ج662/6)، وإنه لا يمكن بحال من الأحوال فصل تلازم وجود الدولة عن دعوة الإسلام.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة والمجتمع (السِّياسة الاجتماعيَّة)

تعد العلاقة بين السّياسة والحياة الاجتماعيّة علاقة وثيقة، حيث أنَّ السّياسة تضع الأطر العامة للمجتمع وقواعده، وتؤثِّر في القرارات التي تنعكس على حياة الأفراد والمجتمع ككل، ومن الناحية الأخرى لا يمكننا أن نغفل مدى تأثُّر سياسات الدول بالتحولات الاجتماعيّة والتغييرات التي قد تطرأ على القيم والمعتقدات والمطالبات الشعبية؛ ولذلك يعد فهم تلك العلاقة بين السّياسة والحياة الاجتماعيّة هاماً وجوهرياً لفهم أثر وانعكاسات كل من هذين المجالين على بعضهما البعض.

لقد ارتبط مفهوم السّياسة بالكثير من جوانب الحياة وتعددت تفرعاتها، كالسّياسة الاجتماعيّة، والسّياسة الاقتصادية، والسّياسة التعليمية، والزراعية، والسّياسة الائتمانية وغيرها من الجوانب الأخرى، وما يسعنا قوله في هذا الميدان أنَّ السّياسة مهما اختلفت مدلولاتها وتشعبت علاقاتها بجوانب الحياة، فإنّها تعود إلى أصل واحد وهو أنها تشير إلى "تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات برامج الدولة"، وانطلاقاً من هذا أصبحت السّياسة الاجتماعيّة ضرورة تفرضها المسؤولية القومية في المجتمعات النامية والمتقدمة(حمزة، 2015م، ص56).

بناء على ما قدَّمنا ذكره، تُعدُّ السّياسة الاجتماعيّة فرعاً من فروع السّياسة العامة التي تُعّبر عن أفعال الدولة وتؤثر على طبيعة وشكل الحياة لأفراد المجتمع، وتم تعريفها من قبل المختصين بأنَّها "مجموعة القرارات من السّلطة المختصة تسعى لتحقيق الأهداف الاجتماعيّة العامة"، بحيث توضّح هذه القرارات مجالات الرعاية والاتجاهات المُلزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السِّياسة برسم خطة تحتوي عدداً من البرامج والمشروعات الاجتماعيّة(أحمد، 1970م ص25).

إنَّ دراسة عميقة لمفهوم السّياسة الاجتماعيّة تُظهر ارتباطها العضوي بالدَّولة بوصفها وظيفة من وظائفها، وأنَّه لا يمكن تحقيق أهداف السّياسة الاجتماعيّة إلا بوجود دولة قادرة على فرض قيم العدل والمساواة بين أفرادها، والحقُّ أن هذه السّياسة إذا كانت مستندة إلى أرضية صلبة وبنيان مرصوص فإنها لا شك ستحقق غايتها المنشودة، كما هو الحال في دولة الإسلام مع سيد الخلق محمد (ﷺ)، التي استندت إلى الشرع الإلهي والتوجيه الرباني، فحازت قصب السبق في ميدان السّياسة الاجتماعيّة إذ أن الإسهامات التي جاء بها الإسلام هدفت إلى تطوير الحياة العامة وإرساء القواعد المنظمة للمجتمع، وإقامة أموره بما يصلحه، مختلفة عما سبقها من الحضارات الإنسانية اختلافاً جعلها رائدة بين الأمم(مهنا، د،ت، ص146)، وجاء موقع الريادة هذا لِما تميَّزت به السّياسة الاجتماعيّة في الإسلام من سعي دؤوب لتحقيق قيم العدالة، والتكافل الاجتماعي عبر النبي (ﷺ) ومن جاء بعده، ومصداقاً لهذا القول نرى أن الزكاة التي فُرضت كانت-وما زالت-تحمل في جوهرها غاية اجتماعية، والأصل في الشريعة الإسلامية أن تتولى الدولة المسلمة أمر الزكاة إقراراً للسلطة والنظام، وإرساءً لدعائم الإسلام(القرضاوي، 1973م، ص 718)، فتأخذ الأموال من الأغنياء وتعطيها للفقراء، بقصد الحفاظ على الأمن الاجتماعي، وبناء مجتمع متكافل هدفه مساعدة الناس استناداً إلى الإحكام الشرعية(الهاشمي، 2004م، ص234)، وعليه فقد قام الحكم الإسلامي على فكرة وظيفية، وهي أن أساس الدولة رعاية المسلمين وإدارة شؤونهم، دون التسلُّط عليهم، وحملهم على ما لا يحبون من أمور دنياهم، ما داموا يلتزمون بقواعد الآداب والسلوك في تعاليم الإسلام الحياتيّة العامة، فالإسلام ليس مجرد عقيدة دينيّة فحسب؛ بل هو أيضاً نظام اجتماعي سياسي، يتم توظيفه من قبل الدولة التي تعبر عنه وتفرض أحكامه في سبيل قيام مجتمع إنساني مستند على أسس من العدالة والتكافل الاجتماعي، والمُثُل الأخلاقية العليا(نويمي، 2024م، ص 49-50).

وخلاصة القول: إنَّ السّياسة الاجتماعيّة هي جزء من السّياسة العامة، تتَّخذها الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعيّة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة به، وهذا بإحداث توازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنباً إلى جنب من خلال بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المنشودة(حمزة، *2015*، ص55).

المبحث الثاني: النظم السّياسية للدولة الطاهرية وانعكاساتها على المجتمع

بداية يعد مصطلح "النظم السياسية" من المصطلحات المعقدة، والمتتبِّع للمصادر ذات الشأن يستشفُّ صعوبة الاتفاق على تعريف دقيق للنُّظم السياسيَّة، وذلك بسبب ما يحمله مصطلح السياسة من ضبابيَّة وبعد عن التحديد، وعلى العموم فإنَّ السياسة تعني "فن الحكم"، وتتضمن أسلوب استخدام السلطة من قبل الحكام في سوس رعيتهم، وتدبير أمرهم تدبيراً يهدف لإصلاح المجتمع، كما يقصد بها منذ استعملها الإغريق "تدبير أمور الدولة"، كما تعني مجموعة القوانين التي يضعها المسؤولون داخل الدولة لتوجيه الأداء المهني للعاملين في المؤسسات الحكومية(السروجي، وآخرون، 2015م، ص13)، ويعتمد علم "النظم السياسية" اعتماداً أساسياً وضرورياً على علم السياسة، من خلال دراسة إدارة الدولة وتنظيمها السياسي، ومن ثم تحليل سلوكها، وتفسير تفاعلها في إطار النظام السياسي (نويمي، *2024*، ص 30).

المطلب الأول: مسارات نظام الحكم السياسي للدولة الطاهرية:

إنَّ اتساع رقعة الدولة العباسية، وامتداد حجمها وسلطانها، وبعد المواصلات بين الولايات والأقطار، فرض على العباسيين قيام نظام سياسي جديد يلائم الوضع الراهن وهو اللامركزية في الحكم، وبالفعل فقد اتبعت الخلافة العباسية منذ عهد هارون الرشيد النظام اللامركزي لعدم المقدرة على ضبط الأمور، خاصةً بعد استعار الثورات وظهور حركات المعارضة للخلافة في الولايات والمناطق البعيدة عن عاصمتها، وكانت أول تجربة لإقرار هذا النظام اللامركزي في المشرق الإسلامي هي قيام الدولة الطاهرية (205هـ/820 م)، وراحت هذه الدولة الفارسية الجديدة بتفويض من الخلافة تشرف على الشؤون السياسية والاقتصادية للولايات الشرقية(أبو سيف، 1988م ، ص 12-13)، والجدير بالذكر أن النظام السياسي للطاهريين قام على مسارين خارجي وداخلي.

بالنسبة لمسار السياسة الخارجي فقد تمثَّل بعلاقتهم مع الخلافة العباسية، ويمكننا القول أنَّ سياسة الأسرة الطاهرية كانت ثابتة وراسخة في هذا المسار، واتسمت طوال فترة حكمهم بالحرص على إبقاء العلاقات الطيبة مع الخلفاء العباسيين ونيل رضاهم للحفاظ على لامركزية حكمهم المُكتسبة، وليس عجباً أنَّ المنفعة بذلك كانت متبادلة بين الطرفين، فالخليفة يلبسهم لَبوس الشرعية بالاعتراف بحكمهم، بوصفه ممثلاً للزعامة الروحيّة والسياسيّة للعالم الإسلامي، والطاهريِّون يؤدون فروض الولاء عبر إرسال الخراج والدعاء للخليفة على المنابر، فضلاً عن الجانب الأهم وهو توطيد الأمن وحماية ثغور الخلافة العباسية من خطر المتربصين بولاياتها الشرقية، وبذلك يتحقق للخلافة العباسية هدفها في إبقاء هذه الولايات تابعة لها، عبر تنسيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدولة الطاهرية(أبو سيف، 1988م ، ص 12-13)، حيث استطاعت الأخيرة بمساعدة الخلافة من تحقيق الاستقرار السياسي بالقضاء على حركات التمرد التي دعت للخروج على الخلافة وخاصة في إقليمي أذربيجان وطبرستان، ونهضت دولة بني طاهر بهذه المهام الإدارية والحربية بالاعتماد على الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية لإقليم خراسان، حيث أن خراج خراسان وصل في عهد الطاهرية إلى أربعة وأربعون ألف ألف، وثمانمائة ألف وستة أربعون ألف درهم (44.846.000 درهم) وهي ثروة هائلة، هذا من ناحية، وعلى مساعدات الخلافة العباسية وتأييدها لهذه الدولة كتطبيق فعلي للنظام اللامركزي من ناحية أخرى(أبو سيف، 1988م ، ص 12-13).

أمَّا بالنِّسبة إلى المسار السياسي الدَّاخلي فيُعبَّر عنه بأنَّه الطريقة التي ساس بها الطاهريون رعايا دولتهم، وهنا لا بد من الإشارة إلى وصية طاهر بن حسين لابنه عبد الله بن طاهر(الزركلي، 2002م ، ج4/ 93)، تلك الوصية التي حملت في طياتها منهج السياسة الاجتماعية الواجب اتباعها من قبل الحكام الطاهريين، وأرسى فيها طاهر قواعد أساسية للحكم كالعدل والإحسان إلى الرعية، وإصلاح القضاء، واستعمال ذوي الرأي والخبرة، وإنفاق الأموال في

حقها، وقد بلغت هذه الوصية الخليفة المأمون وقرأت عليه، فقال: ما بقَّى أبو الطيب-طاهر-شيئاً من أمر الدين والدنيا والتدبير والرأي والسياسة وإصلاح المُلك والرعيَّة وحفظ البيضة وطاعة الخلفاء، إلا وقد أحكمه وأوصى به(الطبري، د،ت، ص 1800).

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للنظام السياسي لحكم الطاهريين في فترتي القوة والضعف.

إنّ المتتبع لتاريخ الدولة الطاهرية يرى بوضوح أن حكمهم قد مرَّ بفترتين تبعاً لطبيعة الحاكم ومدى التزامه بوصية مؤسس الدولة، وعليه سنناقش تلكما الفترتين استناداً إلى المنهج السياسي الداخلي المتمثل بوصية طاهر، لاستنتاج أثر الفترتين على الحياة الاجتماعية في ولاية خراسان.

1. النظم السياسية في فترة القوة (205 -230هـ) وانعكاساتها:

تعاقب على حكم الدولة في هذه الفترة ثلاث حكام أقوياء وهم طاهر(205-207هـ)، وطلحة بن طاهر(207-213هـ) وعبد الله بن طاهر (213-230هـ)، ويرى الباحث أنَّ فترة حكم عبد الله كانت الأهم كونها كانت أطول بكثير من فترة حكم من سبقاه، ولكونه أولى اهتماماً بالشؤون الاجتماعية لدولته-وهو ما يهمنا في بحثنا-، وقد ولاه المأمون ولاية خراسان (213هـ) عقب وفاة أخيه طلحة وكان يعتمد عليه في الأمور والمهام الشديدة(عبد الله، 2017م، ص 122).

كان عهد عبد الله بن طاهر عهد قوة وازدهار للطاهريين، حيث سار عبد الله بن طاهر بسيرة أبيه واتبع أمره، وعمل بما عهده إليه في وصيته(الطبري، د،ت ، ص 1800)، وشهد عهده العديد من مظاهر العمران، كما حفلت فترة حكمه بالكثير من المظاهر الانتقالية من خلال الاهتمام بتحسين أحوال الناس والارتقاء بظروف معيشتهم(محمد، وآخرون، 2024م، ص4)، فقام بتعمير كبير في بلاده، مطبقاً وصية أبيه (فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الإسلام وأهله)، واهتم بالزراعة وَحفرِ القنوات، وإصلاح الري وتقسيم المياه(الطبري، د،ت ، ص 1797)، وفي سبيل ذلك قام عبد الله بن طاهر بجمع العلماء والفقهاء من العراق وخراسان وأمرهم بوضع كتاب عن الأرض وملكيتها وأساليب الري، واستخدام الماء، وألزم أهل دولته باتِّباع ما جاء في هذا الكتاب(أمين، 2022م، ص 2273)، ولا يخفى ما لهذه السياسة الزراعية من أثر إيجابي على الناس ومعايشهم.

كان وما زال الاقتصاد ذا تأثير كبير في النُّظم السياسيَّة، حيث تستفيد القوى السياسية من الاقتصاد من خلال دراسة الاحتياجات الاقتصادية المرتبطة بالمجتمع ومطالبه(نويمي، *2024*، ص 31)، وقد أدرك عبد الله هذه الحقيقة، فاهتم بالتجارة وغدت الأسواق مزدهرة في عهده، وظهرت أسواق شهيرة كسوقي نيسابور وكرمان(محمد، وآخرون، *2024*، ص5)، وسعى لتحقيق سلطة مستقرة اقتصادياً تعمُّ مناطق حكمه، وساعده في ذلك الوفرة الاقتصادية التي تميز بها إقليم خراسان، التي تمثلت بوفرة وتنوع الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية والمعدنية المتميزة، الأمر الذي جعل من هذا الإقليم متقدماً في معظم النواحي الاقتصادية، مما أدى إلى تنشيط الحركة الصناعية وخاصة في مجال الصناعات النسيجية والغذائية(جاسم، 2017م، ص 411)، فعمل على حماية هذا النظام الاقتصادي، وامتثل لوصية أبيه التي دعته إلى حماية سبل التجارة وطرقها: (إنّ الله قد أوجب عليك الرأفة بمن استرعاك أمرهم من عباده، والقيام بحقه وحدوده فيهم، والذب عنهم، والدفع عن حريمهم وبيضتهم، والأمن لسبيلهم، وإدخال الراحة عليهم في معايشهم، ففرغ لذلك عقلك وفكرك وبصرك ورويتك)(الطبري، د،ت ، ص 1796)، فلا يخفى أنّ طرق التجارة كانت من أهم المظاهر الاقتصادية في ذلك الزمن، فحظيت باهتمام أمراء الطاهريين وإشرافهم، فوقفوا على تجارتها بهدف تحقيق ازدهار الحياة الاقتصادية للوصول إلى رفاهية الناس وتطور المجتمع(زوير، 2020م، ص 497)، وهم بذلك طبقوا وصية طاهر، وقاموا بإحدى أهم واجبات الدولة تجاه الرعية، وهي حماية البيضة

والذب عن الحريم، ليتصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال(الماوردي، 1989م، ص 51).

من وظيفة الدولة تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بينهم، حتى تظهر النَصفة فلا يتعدَّى ظالم ولا يُضعَّف مظلوم(الماوردي، *1989*، ص 51)، ليتحقق السلام الاجتماعي؛ ذلك أنَّ الجريمة أساساً هي خروج عن القواعد الاجتماعية، وهذا ما أكَّد عليه طاهر بقوله: (وأقم حدود الله في أصحاب الجرائم على قدر منازلهم، وما استحقوه، ولا تُعطِّل ذلك ولا تتهاون به، ولا تؤخر عقوبة أهل العقوبة، فإن في تفريطك في ذلك ما يفسد عليك)(الطبري، د،ت ، ص 1797)، فحثّ ابنه على تولية القضاء والعدل مكانة رفيعة لما لهما من أثر هام على حياة المجتمع، بقوله: (اعلم أنَّه بإقامة العدل في القضاء، تصلح الرعية، وتأمن السبل، وينتصف المظلوم، ويأخذ الناس حقوقهم، وتحسن المعيشة)(الطبري، د،ت ، ص 1798)، لأن المجتمع الذي يسود فيه العدل، وتؤدى فيه الحقوق والواجبات، هو مجتمع سمته الثبات والاستقرار، حيث تسكن فيه النفوس، وتطمئن فيه القلوب، للشعور بالأمان والاستقرار، مما يؤدي إلى رخاء وازدهار ذلك المجتمع، وتنقل لنا المصادر التاريخية أن عبد الله التزم وصية والده، فنَّظم مجالس القضاء، واهتم بإقامة الحدود على الجرائم، وأولى عناية بانتقاء القضاة ممن يتحلون بصفات العلم والأمانة(محمد، وآخرون، *مصدر سابق*، ص5)، والعدل المندوب إليه في الوصية لم يقتصر على القضاء والفصل في النزاعات والجرائم بل تعدى ذلك إلى العدل في أموال الخراج والعطايا، (واعلم أن الأموال إذا كثرت وذخرت في الخزائن لا تثمر، وإذا كانت في إصلاح الرعية وإعطاء حقوقهم نمت وربت، وصلحت به العامة، وأوف رعيتك من ذلك حصصهم، وتعهد ما يصلح أمورهم ومعايشهم، وانظر هذا الخراج الذي قد استقامت عليه الرعية، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل)(الطبري، د،ت ، ص 1797-1798)، فعمل طاهر بكل حرص على أخذ الأموال من الأغنياء وفق ما تقتضيه الشريعة، وردها على الفقراء وأصحاب الحاجة، لأنّ الخراج والزكاة ليستا إحساناً فردياً، وإنَّما هما تنظيمٌ اجتماعي تشرف عليه الدولة، ويتولَّاه جهاز إداري منظَّم، يقوم على هذه الفريضة، جبايةً ممن تجب عليهم، وصرفاً إلى من تجب لهم(القرضاوي، 1973م، ص 710)، وهذا من الأمثلة الواضحة على السياسة التي اتبعتها الدولة الطاهرية في تلك الفترة، والتي كان لها أثر بارز على الحياة الاجتماعية، حيث يرى الباحث أنَّ التوزيع العادل للثروة في المجتمع، قد يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لذوي الحاجة، وتقليص الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقاته، وعليه فقد ظهر النظام السياسي الطاهري بمظهر الحامي للطبقات العامة ضد تعسُّف الطبقات المستغَّلة في النواحي الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص(زوير، 2020م، ص 497).

2. النظم السياسية في فترة الضعف (230-259هـ) وانعكاساتها:

بدأت فترة ضعف الدولة الطاهرية بعد وفاة عبد الله بن طاهر وتولي ابنه طاهر للحكم (230-248هـ)، غير أنَّ هذا الضعف أخذ منحىً تدريجياً، إلى أن بانت ملامحه بقوَة مع تولِّي محمد بن طاهر للحكم (248-259هـ)، والذي وصفته الكثير من المصادر التاريخية بأنه ضعيف الرأي والتدبير، ليس له دراية بالسياسة، مشغولاً بالشراب والطرب.

تعزى أسباب ضعف الحكم الطاهري وانهياره إلى عدة عوامل أهمها فساد النظام الإداري في الولايات التابعة للدولة الطاهرية، حيث أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد في فترة قوة الطاهريين أصيب بالخلل بعد أن ترك عمال الطاهريين من أبناء البيت الطاهري ولاياتهم، وآثروا البقاء في عاصمتهم نيسابور، تاركين شؤون ولاياتهم لأتباعهم وأعوانهم الذين لم يمتلكوا الخبرة الإدارية الكافية، إذ أنّه مع بداية حكم محمد بن طاهر (248هـ/862م) كثرت النزاعات بين أفراد البيت الطاهري في نيسابور، فتأثر عمال الطاهريين بما كان يدور في

عاصمتهم؛ ولا سيما عامل طبرستان (سليمان بن عبد الله بن طاهر)، حيث تذكر المصادر التاريخية أنَّ أحوال الناس قد ساءت في عهده نتيجة انشغاله بأموره الخاصة تاركاً شؤون رعيته لأحد نوابه فساءت أمور طبرستان، نتيجة ضعف الخبرة الإدارية، وسوء التدبير، وتدهورت أحوال النَّاس فثار أهل طبرستان ضد حكم الطاهريين(أبو سيف، *2024*، ص 14-18)، وبذلك خالف الأمراء الطاهريون مبدأين هامين من مبادئ السياسة الاجتماعية التي سنَّها مؤسس دولتهم، أولهما مباشرة أمور الرعية والتواصل معهم مباشرة (لتكن المباشرة والحياطة لأمور الرعية والنظر في حوائجهم وحمل مؤوناتهم آثر عندك مما سوى ذلك)(الطبري، د،ت ، ص 1797)، حيث أنَّه من واجبات الحاكم أن يباشر مشارفة الأمور بنفسه ويتصفح الأحوال ليهتم بسياسة الأمة وألَّا يعوِّل على التفويض لغيره(الماوردي، *مصدر سابق*، ص 52)، وثانيهما تولية ذوي الخبرة والرأي، (استعمل عليهم ذوي الرأي والتدبير والتجربة والخبرة بالعمل، والعلم بالسياسة والعفاف، فإن ذلك من الحقوق اللازمة لك فيما تقلدت وأسند إليك، فإنك متى قمت فيه كثر خراجك وتوفرت أموالك، وكنت محمود السياسة)(الطبري، د،ت ، ص 1798-1799)، فكان لابتعاد أمراء الطاهرية عن رعاياهم وتولية عمَّالهم لشؤون الحكم آثار اجتماعية ضارة، إذ أنّ نوابهم مارسوا سياسات تعسفية جائرة، ففرضوا الضرائب الباهظة على رعايا الولايات التابعة للطاهريين، وأرهقوا الناس بالمطالب المادية، ووصلت الحال إلى أنهم كانوا يطالبون النَّاس بالخراج أكثر من مرة في السنة الواحدة، مما أدى إلى نشوء حالة من السخط والتذمر على حكمهم(أبو سيف، *2024*، ص 15)، ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ظهرت جماعة تُدعى "العيارين" في سجستان وأخذت تنظِّم نفسها للتخلص من عمال الطاهريين، وقد ارتبط ظهورهم بالقحط الاقتصادي الذي عانت منه بعض المناطق في سجستان بسبب نقص الموارد نتيجة السياسات الخاطئة، فانضم الناس إلى هذه الجماعة لكسب قوت يومهم، وترافق ظهور العيارين مع نشاط الخوارج كحركة معارضة للحكم الطاهري في سجستان، وما لبث الخوارج أن اتصلوا بقيادات العيارين للوقوف معاً في مواجهة سلطة الطاهريين، وقد أدى تكتل جبهات المعارضة في وجه عمال الطاهريين إلى خروج سجستان عن تبعية الدولة الطاهرية(أبو سيف، *2024*، ص 34-37)، ونتيجة لفشل محمد بن طاهر في إدارة شؤون دولته، وسوء المعاملة التي تعرض لها الرعية من قبل عمال الطاهريين؛ استنجد الناس بـ يعقوب الصفاري للخلاص من حكم الطاهريين(محمد، وآخرون، *مصدر سابق*، ص6)، الذي لبَّى ندائهم وأسقط الدولة الطاهرية سنة 259هـ.

خاتمة:

تلعب النظم السياسية دوراً كبيراً في تنظيم الحياة الاجتماعية، كما تعد وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي، ذلك أن سياسة الدولة والتزامها بتحقيق قيم الخير والعدل والعيش الموسَّع، يُرشد المجتمع الى السير في الطريق السوي ويقيه من الكثير من الأمراض الاجتماعية كالفقر والجريمة، ولا شك أن هذا الأمر لا يتحقق إلَّا بوجود دولة قوية تمتلك نظاماً سياسياً قادراً على النهوض بمسؤولياته الاجتماعية.

التوصيات:

1. القيام بالمزيد من الأبحاث التي تتناول دور السياسة وتأثيرها على الحياة الاجتماعية خلال العهد العباسي ككل، كونه مليء بالتحولات السياسية التي لا بد أن يرافقها تحولات اجتماعية.
2. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تختص بالدولة الطاهرية، كونها كانت سبَّاقة في مضمار نظام الحكم اللامركزي، إذ تعد أولى الدول التي تمتعت باستقلال شبه تام عن العباسيين في بغداد.
3. ضرورة تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية المترتبة على طريقة حكم الدولة لمواطنيها في عصرنا الحالي في ظل ما تعانيه مجتمعاتنا العربية من أمراض خطيرة.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم والسنة النبوية.
2. ابن تيمية، أحمد. **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**. تحقيق: علي عمران. دار عالم الفوائد، جدة.(د.ت).
3. أبو سيف، فتحي. **خراسان تاريخها السياسي من سقوط الطاهريين إلى بداية الغزنويين**. مكتبة سعيد رأفت جامعة عين شمس. الطبعة الأولى 1988م.
4. أحمد، كامل أحمد. **السياسة الاجتماعية**. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة. 1970م.
5. أمين، ياسمين مجدي محمد. **الحياة السياسية في مدينة نيسابور في عصر الدويلات المستقلة**. مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا. 2022م
6. جاسم، عبد الستار نصيف. **إقليم خراسان دراسة في نشاطه التجاري من خلال كتب البلدانيين**. مجلة مركز بابل للعلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد 1، 2017م.
7. حمزة، أحمد إبراهيم. **السياسة الاجتماعية**. عمان، دار المسيرة. 2015م.
8. الخضري بك، محمد. **تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)**. تحقيق: محمد العثماني. دار القلم، بيروت. الطبعة الأولى، 1986م.
9. الزحيلي، محمد. **الفقه الإسلامي وأدلته**. دار الفكر، دمشق. الطبعة الثانية، 1985م.
10. الزركلي، خير الدين. **الأعلام**. دار العلم للملايين، بيروت. ط: 15، 2002م.
11. زوير، علي فرحان. **التجارة في المشرق (خراسان وما وراء النهر) وأثرها على نشاط الأسواق 205-395هـ**. مجلة مركز بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 1، 2020م.
12. السروجي، طلعت مصطفى، وآخرون. **السياسة الاجتماعية**. دار الفكر، عمان. 2015م.
13. الطبري، محمد بن جرير. **تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)**. تقديم: أبو صهيب الكرمي. دار بيت الأفكار الدولية. المملكة العربية السعودية، الرياض.
14. عبد الله، علي عبد الله صالح. **أدوار العناصر الفارسية في الدولة العباسية**. مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 23، العدد 2، 2017م.
15. الغزالي، محمد بن أحمد. **إحياء علوم الدين**. دار ابن حزم، بيروت. الطبعة الأولى، 2005م.
16. القرضاوي، يوسف. **فقه الزكاة**. مؤسسة الرسالة. ج1، 1973م.
17. الماوردي، أبو الحسن محمد بن حبيب. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. تحقيق: خالد العلمي. دار الكتاب العربي، بيروت. 1989م
18. المبارك، محمد. **نظام الإسلام-الحكم والدولة**. دار الفكر، دمشق، 1989م.
19. محمد، منير جهاد وآخرون. **الإمارة الطاهرية (205-259هـ)**. مجلة كلية المأمون، العدد 41، 2024م.
20. منصور، محمد علاء الدين. **تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. 1989م.
21. مهنا، محمد العلي. **الإدارة في الإسلام**. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر. 1985م.
22. نويمي، محمد. **النظم السياسية**. وزارة الثقافة، دولة قطر. الطبعة الأولى 2024م.
23. الهاشمي، محمد علي. **شخصية المسلم**. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض. 2004م.